الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيـــف
GENEVA

Ref/72/23
Date: 10/02/2023

(Unofficial translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch, and with reference to its letter dated 28 December 2022, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq regarding the questionnaire of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, concerning the next thematic report on the issue of freedom of expression and sustainable development.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 10th February 2023

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights - Special Procedure Branch - Geneva

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيف
GENEVA

Ref/72/23
Date: 15/02/2023

تهدي الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف اطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 2022/12/28، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق الخاصة باستبيان المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بشأن تقريره المواضيعي المعنون "حرية التعبير والتنمية المستدامة.

تغتنم الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 10 شباط 2023

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان– الاجراءات الخاصة – جنيف

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

مساهمات جمهورية العراق بشأن استبيان المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بشأن موضوع حرية التعبير والتنمية المستدامة

1- ان اهداف التنمية المستدامة والتدابير والسياسات الحكومية التي يتم من خلالها النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وذلك فأن حرية التعبير تتيح للمواطنيين الاعتراض بالتجمهر في حال وجود اخفاق حكومي في رسم السياسات وتنفيذها، وهناك امثلة لذلك حيث ظهرت تظاهرات للمطالبة بالعديد من الحقوق التي تتضمنها اهداف التنمية المستدامة كتظاهرات الخرجيين وحملة الشهادات العليا بالمطالبة بالحق في العمل ومطالبة اصحاب العقود بالتعيين، اما بالنسبة للقوانين والسياسات والتدابير ذات الصلة ندرج الاتي:-

- ضمن الدستور العراقي حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل حيث نصت المادة (38-اولاً) على : (تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والاداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل).
- اشارت الفقرة (ثانياً) من نفس المادة على (حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر).
- أعدت الحكومة العراقية مشروع قانون حرية التعبير عن الراي والتجمع السلمي والمعروض حالياً في مجلس النواب قيد التشريع، وقد اخذ بالمعايير الدولية لهذا الحق، كما ان اصحاب المصلحة كافة قدموا ملاحظاتهم بشأن المشروع فضلاً عن المنظمات الدولية.
- تحملت الحكومة العراقية مسؤوليتها كاملة ولم تتخل عنها، تمثل باصدار حزم كثيرة للاصلاحيات تلبية لمطالب المتظاهرين سواء منها التنفيذية او التشريعية التي نهض بها مجلس النواب العراقي، وعلى مستوى التحقيقات والمزاعم بخروقات وانتهاكات لم تتردد الحكومة بتشكيل اللجان المتعددة وحث مجلس القضاء على اجراءاته وتنفيذها بشكل فوري والتي أشادت بها منظمة يونامي في بعض تقاريرها.

اولاً: تشكيل لجنة وزارية عليا بموجب الأمر الديواني (63) لسنة 2019 للتحقيق عن كيفية سقوط الضحايا بين المتظاهرين.

ثانياً: في الجانب القضائي تم تشكيل هيئات قضائية في عموم المحافظات التي شهدت الاحداث بعضوية ثلاثة قضاة وممثل عن الادعاء العام، للنظر في الحوادث التي رافقت التظاهرات.

2- لا توجد قيود على التظاهرات السلمية ولكن يصعب على المواطنيين الوصول الى المعلومات وضمان تطوير الخدمات العامة وتحقيق حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بناءاً على مطالبهم على هذه التظاهرات وهناك بطيء بالاستجابة بتحديات كثيرة تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية بالمطالب التي تتطلب رسم سياسات وستراتيجات سياسية واقتصادية وفق نظام سياسي مستقر.

3- اهم العوامل التي تؤثر على الحق في التعبير والمعلومات للنساء والفتيات والشعوب الاصلية وغيرها من المجتمعات الهشة وامكانية وصولهم لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات هي كالاتي:

- (التعليم – القضاء على الامية المعلوماتية – الوضع الاقتصادي – الوضع الامني)، وتسعى الحكومة الى تذليل العقبات امام هذه الفئات الهشة بحسب اختلاف تأثير الظروف التي تحكم هذه الفئات، مثلاً تحديد اجور مالية لضمان وصولهم الى حيز اكبر من المعلومات وفيما يخص اجراءات الحكومة في الوصول الى المعلومات فقد تم اصدر قانون حق الوصول الى المعلومات الذي يتيح الوصول الى المعلومات من مصادرها الرسمية ومازال قيد التشريع والدراسة امام مجلس النواب.
- مشروع قانون (جرائم المعلوماتية معروض امام البرلمان العراقي وهو يضمن الحماية لكل الاشخاص ومن ضمنهم الصحفيين حيث نصت المادة (11 – اولاً فقرة (أ) الى (يعاقب بالسجن كل من هدد او اضر باستخدام اجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بارتكاب جناية ضد نفسه او ماله او نفس اومال غيره بقصد ترويعه أو من اجل القيام بعمل أو الامتناع عنه).

4- لا توجد سياسة للشراكات الرقمية في ذلك والمعلومات متاحة امام الجميع عبر الانترنيت عبر تقييم تكافؤ الفرص وامكانية الوصول الى المعلومات، ولا توجد أي قيود في الدستور والقوانين على ممارسة العمل الصحفي على المنصات الرقمية والاجتماعية بشرط ان لا يكون مخالفاً للنظام واثارة النعرات الطائفية او التكفير او الارهاب واذا تعرض الصحفيين والاعلاميين الى جرائم فهي تصدر من افراد او منظمات ارهابية وليس منهجاً تتبعه الدولة وتسعى الدولة دائما الى ملاحقة المجرمين وعدم افلاتهم من العقاب.

5- اهم القوانين والسياسات والممارسات في البلد لتسهيل المشاركة العامة والوصول الى المعلومات العامة والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة ندرج ادناه الاتي:-

- سياسة التخفيف من الفقر.
- اقرار خطة قرار الامن والسلم الدوليين (1325) الخاص بالنساء.
- الخطة الوطنية لحقوق الانسان.
- ممارسات التوعية بالصحة الانجابية في مناطق الارياف.
- قيام وزارة الصحة في عام (2020) باطلاق الاستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف القائم على الجنس.
- قيام مجلس القضاء الأعلى بأصدار احصائية حول حالات الطلاق في العراق مما يسهل التحليل والمقارنة بين المحافظات وفي نهاية السنة الوصول الى احصائية سنوية متكاملة.
- قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرعاية الامانة العامة لمجلس الوزراء بأفتتاح دار لايواء المعنفات جراء العنف الاسري في محافظة كركوك.
- تشير التقارير السنوية لوزارة الصحة على جميع المؤشرات الاحصائية منها عدد الولادات والوفيات وعدد المستشفيات وعدد الكوادر الطبية وهذا التقرير متاح لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

6- ان وسائل الاعلام ليست القوة الوحيدة التي تؤدي الى تفاعل التحول والتغيير الاجتماعي في المجتمعات انما تعد عوامل مساعدة بجانب قوة وتأثير الاتصال الشخصي المباشر الذي يكفل نجاح التنمية المستدامة وخاصة في الدول التي تسعى الى التقدم والنمو، وان الترابط بين كل من الاتصال الشخصي ووسائل الاعلام يعد احد اسباب النجاح في تحقيق الاقناع والتحديات، وفيما يخص اهم العقبات والتحديات التي يتعرض لها الصحفيين والاعلاميون اثناء عملهم هي فتاوى الارهابيين والمتطرفين من الجماعات الارهابية المسلحة، والتي تؤدي الى اشاعة الافكار المعادية لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان والصحفيين والاعلاميين بشكل ارهابي لمنع نشاطها في نشر ثقافة حقوق الانسان وترسيخ تلك الحقوق وتوعية المجتمع وتقديم الخدمات له، حيث لا تستطيع هذه المنظمات العمل في مناطق تواجد افكار وممارسات ونشاطات التنظيمات الارهابية لانها ستكون معرضة الى القتل او الاختطاف.

7- فيما يخص القوانين والسياسات والتدابير المؤسسية الأخرى الموجودة في البلد لحماية الصحافة الاستقصائية والابلاغ عن المخالفات ندرج الاتي:-

- من الممارسات الفضلى التي اتخذتها الحكومة العراقية ومن خلال مجلس القضاء الأعلى تخويل رؤساء محاكم الاستئناف تسمية قضاة تحقيق وقضاة محاكم بداءة للتخصص في نظر قضايا ودعاوى الصحفيين المسجلين في نقابة الصحفيين.
- كذلك من الممارسات الفضلى لحماية وتعزيز عمل الصحفيين تشكيل لجنة وطنية لحماية الصحفيين ومنع الافلات من العقاب تتولى متابعة الاجراءات القضائية لحالات القتل التي تعرض لها الصحفيين والاعلاميين واعداد تقارير سنوية بذلك وارسالها الى منظمة اليونسكو.
- توجد انظمة للانذار المبكر والاستجابة السريعة حيث خصصت وزارة الداخلية خطا ساخنا لتلقي البلاغات والانتهاكات وحالات العنف التي يتعرض لها الصحفيون والاعلاميون التي تتضمن الاساءة الى حرية الصحافة او القيام بحالات الاعتداء على الصحفيين والاعلاميين من قبل منتسبيها واتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحق مرتكبيها.
- شكلت (وحدة التحقيقات الخاصة في وزارة الداخلية هي مؤلفة من ثلاث مديريات (مديرية مكافحة الارهاب والجريمة، مديرية حماية حقوق الانسان مديرية العلاقات والاعلام) لتقوم بمهمة التحقيق ومتابعة كل القضايا الخاصة بالصحفيين والاعلاميين والعاملين في المؤسسات الاعلامية والصحفية ويكون مركزها في وزارة الداخلية في بغداد ولها وجود في كل المحافظات عبر قيادات الشرطة.
- تشكيل فريق عمل مشترك في رئاسة الوزراء وبالتنسيق مع لجنة التعايش السلمي يقوم بمهمة متابعة ملفات الشهداء والمصابين ومن ضمنهم الصحفيين والاعلاميين والمتظاهرين وتصميم قاعدة بيانات لتوثيقهم.

8- **التوصيات :-**

- ضرورة تعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الانسان وبين المنظمات الدولية مثلا (منظمة اليونسكو).
- ادماج مادة حقوق الانسان في المناهج الدراسية وفي مناهج الكلية العسكرية.
- تدريب رجال انفاذ القانون على كيفية التعامل مع المتظاهرين والصحفيين.